الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/145
2 September 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٩٥ من جدول الأعمال المؤقت*

نظام انساني دولي جديد

تقرير الأمين العام

١ - بموجب رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ (A/36/245)، طلب الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة ادراج بند اضافي بعنوان "نظام انساني دولي جديد" في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة. وقد ذكر في الطلب أن الاقتراح الرامي الى اقامة نظام انساني دولي جديد يرتكن على الشعور بالحاجة الملحة الى تقوية الاستجابة الدولية، من حيث كل من المبادئ والآليات القانونية، ازاء المعاناة البشرية الناجمة عن الكوارث، التي من صنع الانسان والتي من صنع الطبيعة. ومن الممكن أن يشرع في النظام الجديد، في المقام الأول، عن طريق وضع اطار معترف به دوليا من المبادئ الانسانية الشاملة التي تحكم علاقات الشعوب والأمم بعضها ببعض في أوقات السلم والحرب. وكما ذكر صاحب السمو الملكي الأمير حسن وليّ عهد الأردن في خطابه أمام الجمعية العامة (A/36/PV.15، ص ٥٦)، ينبغي أن يصبح النظام الجديد أساسا لحل مشاكل اللاجئين والمشردين والفقر والأمية والارهاب وغيرها من المسائل التي تضرّ بتقدم البشرية.

٢ - وقد أدرج الموضوع بوصفه البند ١٣٨ في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، اعتمدت الجمعية القرار ٣٦/١٣٦ الذي رجت فيه من الأمين العام، في جملة أمور، أن يلتمس آراء الحكومات بشأن الاقتراح الداعي الى العمل على اقامة نظام انساني دولي جديد وقررت النظر في هذه المسألة في دورتها السابعة والثلاثين على أساس التقرير الذي يقدمه الأمين العام.

---

* A/37/150.

Digitized by UNOG Library

٣ - وعملا بطلب الجمعية العامة ، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية الى الحكومات يطلب فيها آراءها بشأن الاقتراح . وحتى ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وردت اشعارات باستلام المذكرة الشفوية للأمين العام من سبع حكومات (بوتسوانا ، وبورما ، والسلفادور ، والسنغال ، والسويد ، وغينيا الاستوائية ، وليختنشتاين) وتم تلقي آراء من ٢٣ حكومة (استراليا ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ، وايطاليا ، وباكستان ، وبربادوس ، وبلجيكا ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، ورومانيا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسري لانكا ، وسويسرا ، والفلبين ، وقبرص ، وقطر ، وكوبا ، والكويت ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنمسا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان) .

٤ - أيدت جميع الحكومات المقاصد التي ينطوي عليها الاقتراح والحاجة الى زيادة الوعي الدولي بالقضايا الانسانية ووضع وسائل أكثر فعالية لمعالجة هذه القضايا .

٥ - رحب عدد من الحكومات بالاقتراح بوصفه وسيلة للشروع في دراسة متعمقة للاتفاقات الدولية القائمة التي لها طبيعة انسانية ، وأكدت على الثغرات التي ينبغي سدّها ، والنقاط التي ينبغي عندها تدعيم الآليات المؤسسية القائمة المتعلقة بالحماية والمساعدة ، وانشاء مؤسسات جديدة عند الضرورة . وذكر عدد من الحكومات أهمية الأنشطة التي تقوم بها المنظمات القائمة مثل الصليب الأحمر ضمن هذه الجهود .

٦ - وذكر عدد من الحكومات أن المبادئ التي ينطوي عليها المقترح سوف تخدم بصورة جيدة اذا ما تم احترام الاتفاقات الدولية القائمة والالتزام بها بصورة كاملة . وقالت هذه الحكومات انه على حين أن المقترح مفيد ويأتي في الوقت المناسب ، فانه يتعين ايلاء اهتمام خاص لتلافي مخاطر اضعاف الصكوك القانونية القائمة ، التي تمثل بالفعل انجازات رئيسية في الحقل الانساني منذ تأسيس الأمم المتحدة .

٧ - وأكد عدد من الحكومات على أن اقامة نظام انساني دولي جديد قد يصبح حقيقة واقعة اذا ما تم ضمان الحق الانساني الأساسي ، وهو حق العيش في سلام ، واذا لم تستخدم انجازات التكنولوجيا لأغراض شريرة كبرى وانما لأغراض خيّرة كبرى لصالح البشرية .

٨ - وشددت معظم الحكومات على أن الاقتراح يمس قضية معقدة جدا وانه يحتاج الى مزيد من الدراسة والتطوير المتأنيين قبل أن يتضح ما اذا كانت هناك مبادئ وأنظمة وترتيبات مؤسسية جديدة يمكن أن تخدم على أفضل نحو المبادئ التي ينطوي عليها والكيفية التي يمكن أن يتم بها ذلك .

٩ - وفي هذا الصدد اقترحت خمس حكومات انشاء لجنة دولية من الخبراء والاخصائيين في المجال الانساني لدراسة المسألة .

١٠ - ونصوص الردود الواردة من الحكومات متاحة لدى الأمانة العامة .

Digitized by UNOG Library